تحقيق استقصائي حول الدروع البشرية يُعرض على قناة «كان» العبرية مساء اليوم:

# وزير الدفاع الإسرائيلي، وجّه رسالة إلى رئيس الرقابة العسكرية طالبه فيها بالتدخل العاجل لمنع بث التحقيق، معتبراً أنه قد يعرّض الجنود والقادة الإسرائيليين لمخاطر الملاحقة القانونية الدولية

٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٦

- يُعرض مساء اليوم الاربعاء على قناة هيئة البث الإسرائيلية - كان ١١، تحقيق استقصائي حول استخدام الجيش الإسرائيلي الفلسطينيين دروعاً بشرية في الضفة الغربية وغزة ولبنان.
- رغم انتشار هذه الممارسة على نطاق واسع بين الجنود في قطاع غزة، فإنها محظورة رسمياً بموجب تعليمات الجيش الإسرائيلي، حيث يكشف التحقيق عن حوادث مماثلة في الضفة الغربية، فضلاً عن مقتل شخص في لبنان في حادثة مرتبطة باستخدام الدروع البشرية.
- يحقق الجيش الإسرائيلي في حالات استخدام جنوده الفلسطينيين دروعاً بشرية، ليس في قطاع غزة فحسب، وإنما في الضفة الغربية أيضاً.
- لم تُرفع دعوى جنائية ضد أي جندي أو ضابط، رغم أن استخدام الدروع البشرية محظور رسمياً بموجب تعليمات الجيش الإسرائيلي.
- كشفت صحيفة «هآرتس» العبرية، عن هذه الممارسة منذ عام ٢٠٢٤، كما تناولتها وسائل إعلام أجنبية استناداً إلى تحقيقات وصور فوتوغرافية.
- يطلق جيش الاحتلال الإسرائيلي رسمياً على هذه الممارسة تسمية «الاستعانة بالسكان المدنيين في العمليات العسكرية»، بينما تُعرف بين الجنود في الميدان باسم «بروتوكول البعوضة» (Mosquito Procedure).

## ١٦ تحقيقاً جنائياً في قطاع غزة والضفة الغربية

- علمت صحيفة «هآرتس» أنه منذ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣، فتح الجيش الإسرائيلي ما لا يقل عن ١٦ تحقيقاً جنائياً بشأن الاشتباه في استخدام المدنيين دروعاً بشرية.

وتتوزع هذه التحقيقات على النحو الآتي:

التحقيقات الجنائية التي كشف عنها تحقيق هآرتس١٦ تحقيقاً جنائياً على الأقل

| | |
|---|---|
| ١٠ | قطاع غزة |
| ٦ | الضفة الغربية |

عدد الجنود والضباط الذين خضعوا للملاحقة القضائية، وفق التحقيق صفر.

فُتحت ستة من التحقيقات المتعلقة بحوادث وقعت في قطاع غزة، وهي التحقيقات الأولى التي أُجريت في هذا الشأن، في ظل ضغوط دولية، وعقب صدور تقرير للصليب الأحمر تضمن إفادات بشأن هذه الممارسة.

أما التحقيقات العشرة الأخرى، فتتعلق بحوادث وقعت خلال عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، وفقاً لبيانات جرى الحصول عليها عقب تقديم منظمة «هاتسلاخا» (Hatzlaha) طلباً بموجب قانون حرية المعلومات.

## انتشار الممارسة بين الوحدات العسكرية الإسرائيلية

في بداية الحرب على قطاع غزة، كان استخدام الدروع البشرية واسع الانتشار داخل عدد محدود من الوحدات العسكرية العاملة في القطاع، ولا سيما وحدات المشاة التابعة للجيش النظامي.

غير أن المزيد من الوحدات العسكرية تبنّت هذه الممارسة مع مرور الوقت.

ووفقاً لمصدر عسكري، فإن شعبة التحقيقات الجنائية التابعة للشرطة العسكرية الإسرائيلية تبحث، من بين أمور أخرى، فيما إذا كان الاستخدام المحظور للمعتقلين أو المدنيين دروعاً بشرية قد أصبح ممارسة اعتيادية داخل وحدات عسكرية معينة.

## شهادة جندي إسرائيلي حول استخدام الفلسطينيين دروعاً بشرية

في عام ٢٠٢٤، وصف جندي كان يخدم في إحدى وحدات الدبابات هذه الممارسة خلال الحرب على قطاع غزة، في شهادة أدلى بها لمنظمة «كسر الصمت» (Breaking the Silence)، وهي منظمة إسرائيلية تجمع شهادات الجنود.

وقال الجندي، في إشارة إلى شخص كان هو وزملاؤه يطلقون عليه اسم «الشاويش»:

«عند تفتيش المنازل، يقوم بفتح الخزائن ثم يخرج. إنه أشبه بكلب في وحدة عوكيتس «وحدة الكلاب العسكرية التابعة للجيش»، يبحث عن أشياء مثل العبوات الناسفة، وإذا كانت هناك عبوة، فسيتسبب في انفجارها، وبهذه الطريقة نعرف بوجودها.

إنه أمر فظيع، فظيع حقاً. أعتقد أن هذا أحد الأسباب التي دفعتني إلى التحدث عن الأمر.

بعد مغادرتي غزة، ومن خلال محادثاتي مع أشخاص آخرين، أدركت أن هذه الظاهرة كانت واسعة الانتشار، وأنها لم تكن تحدث في وحدتنا وحدها، واتضح لي حينها أن الأمر يتعلق بنمط أوسع من الممارسات، وأننا لم نكن الوحيدين الذين يقومون بذلك».

## امتداد استخدام الدروع البشرية إلى لبنان وسقوط قتيل

أفاد جندي خدم في لبنان خلال الأشهر الأخيرة لصحيفة «هآرتس» بأن إجراءً مماثلاً استُخدم هناك أيضاً.

وأوضح أنه خلال عملية عسكرية تضمنت عبور نهر الليطاني، أصيب أحد كلاب وحدة «عوكيتس» العسكرية بعد دخوله مبنى، فأرسل الجنود شخصاً إلى داخله، كان يُشار إليه عبر أجهزة الاتصال اللاسلكي باسم «المنصة» (Platform).

وقال مصدر عسكري إنه بعد شهر من تلك الحادثة، استخدم الجنود الممارسة نفسها في المنطقة ذاتها، ما أدى إلى مقتل شخص نتيجة انفجار.

ورفض الجيش الإسرائيلي التعليق على الحادثة أو توضيح ما إذا كان الشخص الذي قُتل فلسطينياً أم لبنانياً.

## توثيق مؤسسة «الحق» لاستخدام المدنيين والأطفال في العمليات العسكرية

نشرت مؤسسة «الحق»، وهي منظمة حقوقية مقرها رام الله حظرتها إسرائيل، تقريراً في يونيو/حزيران ٢٠٢٥، تضمن شهادات لأشخاص وصفوا كيفية استخدام الجيش الإسرائيلي لهم في تنفيذ عمليات عسكرية.

وفي بعض الحوادث، جرى استخدام قاصرين.

- حادثة جنين - سبتمبر/أيلول ٢٠٢٤

في إحدى الحوادث التي وقعت في الضفة الغربية خلال سبتمبر/أيلول ٢٠٢٤، أُرسل رجل لتفقد منشأة تحت الأرض في مدينة جنين.

- حادثة طولكرم - ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٣

في حادثة أخرى وقعت في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٣، أُرسل سائق سيارة إسعاف لتفقد مبنى مهجور في مدينة طولكرم.

وقال السائق إن الجنود أخبروه بوجود شخص مصاب داخل المبنى.

وبينما كان يبحث عن المصاب، الذي اتضح لاحقاً أنه غير موجود، بقي الجنود خارج المبنى، ولم يدخلوه إلا بعد خروجه منه.

## تحقيق تلفزيوني إسرائيلي جديد حول استخدام الدروع البشرية

من المقرر أن يُبث اليوم تحقيق استقصائي بشأن استخدام الدروع البشرية، ضمن برنامج «زمان إيميت» (Zman Emet)، أي «الوقت الحقيقي»، على قناة هيئة البث الإسرائيلية «كان ١١».

ويُعد هذا التحقيق أول مادة استقصائية باللغة العبرية تتناول الموضوع منذ التحقيق الذي نشرته صحيفة «هآرتس» عام ٢٠٢٤.

وعقب نشر الإعلان الترويجي للبرنامج، دعا عدد من نشطاء اليمين الإسرائيلي وأعضاء الكنيست المنتمين إلى الائتلاف الحكومي المنتهية ولايته إلى منع بث التحقيق.

## تحركات سياسية إسرائيلية لمنع بث التحقيق

وجّه إيتمار إيتام (Itamar Eitam)، عضو الكنيست الجديد عن حزب «الصهيونية الدينية» اليميني المتطرف، والذي سبق أن قاد كتيبة احتياط تابعة للجيش الإسرائيلي في قطاع غزة ولبنان، رسالة إلى غولان يوخباز، المدير العام لهيئة البث الإسرائيلية «كان»، طالب فيها بعدم بث البرنامج، مدعياً أنه:

«يعرّض الجنود المقاتلين في الجيش الإسرائيلي للخطر».

ولم ينفِ إيتام استخدام الدروع البشرية، لكنه ادعى أن البرنامج والطريقة التي يعرض بها هذه الممارسة، كما ظهرت في الإعلانات الترويجية، يمكن أن:

«تلحق أضراراً جسيمة بأمن دولة إسرائيل وحياة جنودنا».

وأضاف إيتام في رسالته أنه يعتزم اتخاذ إجراءات بشأن القضية داخل الكنيست، قائلاً:

«سنستخدم جميع القنوات البرلمانية المتاحة لنا، بما في ذلك لجان الكنيست التي تشرف على هيئة البث وميزانيتها».

وفي الوقت نفسه، يعتزم نشطاء من اليمين الإسرائيلي تنظيم مظاهرة أمام استوديوهات هيئة البث «كان» عقب بث البرنامج.

## أبرز ما كشف عنه التحقيق الاستقصائي

| المؤشر | التفاصيل |
|---|---|
| عدد التحقيقات الجنائية | ١٦ تحقيقاً على الأقل |
| التحقيقات المتعلقة بقطاع غزة | ١٠ تحقيقات |
| التحقيقات المتعلقة بالضفة الغربية | ٦ تحقيقات |
| الملاحقات القضائية للجنود والضباط | لم تُسجل أي ملاحقة قضائية وفق التحقيق |
| التسمية الرسمية للممارسة | الاستعانة بالسكان المدنيين في العمليات العسكرية |
| التسمية المتداولة بين الجنود | بروتوكول البعوضة |
| نطاق الممارسة | قطاع غزة والضفة الغربية ولبنان |
| استخدام الأطفال | شهادات وثقتها مؤسسة الحق |
| الضحايا في لبنان | مقتل شخص لم يُكشف عن جنسيته |
| طبيعة الممارسة | الاشتباه في تحولها إلى ممارسة اعتيادية داخل بعض الوحدات العسكرية |
| الضغوط السياسية | مطالبات من أعضاء في الكنيست ونشطاء اليمين بمنع بث تحقيق تلفزيوني بشأن الممارسة |

## مستجدات محاولات منع بث التحقيق

- يسرائيل كاتس، وزير الدفاع الإسرائيلي: وجّه رسالة إلى رئيس الرقابة العسكرية، نتانئيل كولا، طالبه فيها بالتدخل العاجل لمنع بث التحقيق، معتبراً أنه قد يعرّض الجنود والقادة الإسرائيليين لمخاطر الملاحقة القانونية الدولية.
- بتسلئيل سموتريتش، وزير المالية: هاجم التحقيق وشبّهه بالمواد التي تنشرها منظمة «كسر الصمت».
- إيتمار بن غفير، وزير الأمن القومي: انتقد التحقيق المرتقب.
- أفيغدور ليبرمان، رئيس حزب إسرائيل بيتنا: طالب إدارة هيئة البث بإلغاء التحقيق وإزالة مواده الترويجية.
- إيتمار إيتام، عضو الكنيست: هدد باستخدام القنوات البرلمانية واللجان المشرفة على هيئة البث وميزانيتها.
- اتحاد الصحفيين في إسرائيل: أعلن رفضه التدخل السياسي في المحتوى الصحفي، وأكد أن التحقيق حصل على الموافقات اللازمة من الرقابة العسكرية.

## الأهمية الحقوقية والقانونية للتحقيق

تبرز أهمية هذا التحقيق في عدة جوانب، خصوصاً بالنسبة للمؤسسات المعنية بالملاحقة والمساءلة الدولية:

- إمكانية الحصول على شهادات إضافية لجنود إسرائيليين بشأن استخدام المدنيين الفلسطينيين دروعاً بشرية.
- دراسة مدى علم القيادات العسكرية بهذه الممارسات.
- رصد مؤشرات تحول الممارسة إلى نمط متكرر داخل الوحدات العسكرية.
- توثيق محاولات التدخل السياسي لمنع نشر المعلومات.
- إمكانية الاستفادة من المواد المنشورة بوصفها خيوطاً للتحقيق وجمع الأدلة في إطار المساءلة الجنائية الدولية، بعد التحقق منها.

انتهى